

صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

صفحة	المحتويات
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر والحخل الشامل الآخر
5	بيان التغييرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
14-7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة/ حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية المرفقة لصندوق الهدى الإسلامي ("الصندوق") الذي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخرى، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2019 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبينة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد في هذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجتمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.
 - التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يتوجب علينا أن نلفت الإنتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

قيس محمد النصف

مراقب حسابات ترخيص رقم 38 فنة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت في: 12 فبراير 2020

2018	2019	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
65,267	12,907		الموجودات
2,299,532	3,548,517	5	نقد لدى البنوك
1,214,398	126,844	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,579,197	3,688,268		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
106,312	19,013	7	المطلوبات
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			حقوق الملكية
6,708,021	6,540,671	8	رأس المال
(2,620,467)	(2,550,660)	9	احتياطي فروق اشتراكات/ استردادات وحدات
(614,669)	(320,756)		خسائر متراكمة
3,472,885	3,669,255		مجموع حقوق الملكية
3,579,197	3,688,268		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
0.518	0.561	10	صافي قيمة الموجودات للوحدة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الإيرادات
474,163	90,664		أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
152,345	196,492		أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
111,154	92,414		إيرادات توزيعات أرباح
821	677		إيرادات عوائد
<u>738,483</u>	<u>380,247</u>		
			المصاريف
35,980	69,618	11	أتعاب إدارة
4,122	4,340	12	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
81,644	-	13	أتعاب تشجيعية
7,018	12,376		مصاريف عمومية وإدارية
<u>128,764</u>	<u>86,334</u>		
<u>609,719</u>	<u>293,913</u>		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
<u>609,719</u>	<u>293,913</u>		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي فروق اشتراكات/ استردادات وحدات	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,798,154	(1,224,388)	(2,539,774)	6,562,316	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
73,000	-	(88,866)	161,866	اشتراكات خلال السنة
(7,988)	-	8,173	(16,161)	استردادات خلال السنة
609,719	609,719	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
3,472,885	(614,669)	(2,620,467)	6,708,021	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018
250,000	-	(241,159)	491,159	اشتراكات خلال السنة
(347,543)	-	310,966	(658,509)	استردادات خلال السنة
293,913	293,913	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
3,669,255	(320,756)	(2,550,660)	6,540,671	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
609,719	293,913	ربح السنة
		تعديلات:
(474,163)	(90,664)	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(152,345)	(196,492)	أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(111,154)	(92,414)	إيرادات توزيعات أرباح
(821)	(677)	إيرادات عوائد
(128,764)	(86,334)	
		التغيرات في رأس المال العامل:
663,661	(961,829)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(758,464)	1,087,554	مديون وأرصدة مدينة أخرى
70,262	(87,299)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(153,305)	(47,908)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
111,154	92,414	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
821	677	إيرادات عوائد مستلمة
111,975	93,091	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
73,000	250,000	المحصل من اشتراكات
(7,988)	(347,543)	المدفوع للاسترداد
65,012	(97,543)	صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التمويلية
23,682	(52,360)	صافي (النقص)/ الزيادة في نقد لدى البنوك
41,585	65,267	نقد لدى البنوك في بداية السنة
65,267	12,907	نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1. معلومات عامة

تأسس صندوق الهدى الإسلامي (الصندوق) في 5 مايو 2002 في دولة الكويت وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته. يخضع الصندوق للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية. إن الصندوق خاضع لرقابة هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية. إن الهدف من إنشاء الصندوق هو الاستثمار في أسهم بعض الشركات الكويتية والغير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت. وكذلك الاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية وغير الكويتية المقبلية على الإدراج في بورصة الكويت، والتي لا يتعارض نشاطها أو تعاملها مع أنظمة وضوابط الشريعة الإسلامية وحسب ما يحدده مكتب التدقيق الشرعي. إن مدة الصندوق 10 سنوات من تاريخ نشر الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية. إن مدة الصندوق تنتهي في 5 مايو 2022. إن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. هي مدير الصندوق (سابقاً) شركة المال للاستثمار - ش.م.ك.ع. بتاريخ 6 نوفمبر 2019، وافقت هيئة أسواق المال على تعيين شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. مديرًا لصندوق الهدى الإسلامي بدلاً من شركة المال للاستثمار - ش.م.ك.ع. إن الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مققلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن عنوان الشركة المسجل للصندوق هو ص.ب 819، الصفاة 13009، دولة الكويت. تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 12 فبراير 2020.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2019

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الصندوق مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التالية وتعديلاتها كما في 1 يناير 2019:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود التأجير
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9: مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات طويلة الأجل في شركات زميلة ومشاريع مشتركة.
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017):
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 - دمج الأعمال.
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 11 - الترتيبات المشتركة
 - معيار المحاسبة الدولي 23 - تكاليف الاقتراض.

لم يكن لتطبيق هذه المعايير والتعديلات والتحسينات أي تأثير مادي على الصندوق.

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها لم تسر بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل الصندوق:

المعيار الدولي للتقارير المالية 17: عقود التأمين
سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4: عقود التأمين.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال
تسري التعديلات الواردة أعلاه على دمج الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

لا يتوقع أن يكون لهذه المعايير والتعديلات أي تأثير على الصندوق.

3. السياسات المحاسبية المهمة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من مدير الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 4 الأحكام المهمة والتقديرات غير المؤكدة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

إن المبادئ المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مبنية أدناه:

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار، تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسببها في ترتيب تنازلي، حيث يرى مدير الصندوق أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقة أكثر بأنشطة الصندوق.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة أساسية نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة أساسية دائنون وأرصدة دائنة أخرى.

3.4 الأدوات المالية

يصنف الصندوق أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى ودائنون وأرصدة دائنة أخرى.

الموجودات المالية:

التصنيف والاعتراف الميدني

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الموجودات المالية في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما يلي:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف أو عدم الاعتراف بالاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يتم شراء أو بيع أي استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني. يتم إثبات الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة لكل الموجودات المالية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم تسجيل الأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند عدم تحقق الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد لدى البنوك ومديون وأرصدة مدينة أخرى.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم الصندوق بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها للمتاجرة بشكل أساسي عند شرائها أو إصدارها لتحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة التداول أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة معاً، إذا كان هناك دليل على ظهور نمط جديد لتحقيق أرباح على المدى القصير. يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة في بيان المركز المالي ويتم قياسها بالقيمة العادلة (أدنى سعر للأسهم المدرجة).

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة، والأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وفقاً لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يعتمد نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تسلمها. عندئذ يتم خصم النقص على نحو تقريبي لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للأصل. تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية تدفقات نقدية من بيع الضمان المحتفظ به أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأ الصندوق جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

مطلوبات مالية

يتم إدراج كافة المطلوبات المالية ميدنياً بالقيمة العادلة، في حالة خصم تكاليف المعاملات التي تتعلق مباشرة بالقروض والسلف والدائنين. يتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الدائنين

يمثل بند الدائنين الالتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إثبات الذمم الدائنة ميدنياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. ويتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للعمل، أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للاسترداد، وهي قابلة للاسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32. ويمكن إعادة الوحدات القابلة للاسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3.6 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج من حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3.7 تحقق الإيرادات

تتمثل إيرادات الصندوق من الأنشطة التالية:

إيرادات عوائد

تحتسب إيرادات العوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إيرادات توزيعات أرباح

يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

ربح من بيع موجودات مالية

يتم إثبات ربح من بيع موجودات مالية بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ البيع، ويتم الاعتراف بها في تاريخ البيع.

إيرادات أخرى

يتم إثبات الإيرادات الأخرى على أساس الاستحقاق.

3.8 توزيعات أرباح

يقوم الصندوق بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية على حملة الوحدات كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً للإدارة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لحملة الوحدات، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس توزيعات الأرباح غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها على حملة الوحدات مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند توزيع الموجودات غير النقدية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة العادلة للموجودات التي تم توزيعها على حملة الوحدات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المهمة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المهمة (تتمة)

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

المطلوبات المحتملة

إن المطلوبات المحتملة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات الطارئة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام مهمة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوق المبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي تعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2018	2019
دينار كويتي	دينار كويتي
2,299,532	3,548,517
2,299,532	3,548,517

أوراق مالية محلية مسعرة

6. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2018	2019
دينار كويتي	دينار كويتي
1,214,069	126,504
329	340
1,214,398	126,844

مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة
مصروفات مدفوعة مقدماً

7. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2018	2019
دينار كويتي	دينار كويتي
12,013	6,482
81,644	-
896	904
10,859	10,727
900	900
106,312	19,013

أتعاب إدارة مستحقة
أتعاب تشجيعية مستحقة
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة
توزيعات أرباح مستحقة
أخرى

8. رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 5,000,000 دينار كويتي الى 50,000,000 دينار كويتي. كما في 31 ديسمبر 2019 ويتكون رأس مال الصندوق المصدر من 6,540,671 وحدة (2018: 6,708,021 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

9. احتياطي فروق اشتراكات / استردادات وحدات

يمثل هذا البند الفرق بين صافي قيمة الموجودات للوحدات المصدرة والمستردة.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

2018	2019	
3,579,197	3,688,268	مجموع الموجودات ("دينار كويتي")
(106,312)	(19,013)	مجموع المطلوبات ("دينار كويتي")
3,472,885	3,669,255	صافي قيمة الموجودات ("دينار كويتي")
6,708,021	6,540,671	عدد الوحدات القائمة (وحدة)
0.518	0.561	صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)

11. أتعاب إدارة

يتم احتساب الأتعاب السنوية بواقع 2% من القيمة الصافية للموجودات استنادًا إلى القيمة الصافية للموجودات بشكل أسبوعي ويتم سدادها طبقًا للنظام الأساسي للصندوق. وينبغي ألا يزيد الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنويًا من القيمة الصافية للموجودات.

12. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

يتم احتساب الأتعاب السنوية بواقع 0.125% من القيمة الصافية للموجودات استنادًا إلى القيمة الصافية للموجودات بشكل أسبوعي ويتم سدادها طبقًا للنظام الأساسي للصندوق

13. أتعاب تشجيعية

عند تحقيق عائد على الاستثمار يفوق 10% سنويًا، يتقاضى مدير الصندوق أتعاباً تشجيعية بنسبة 20% من العائد الذي يتجاوز 10% من العائد على الاستثمار، وتسدد سنويًا.

14. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، وإنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي، يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع الأطراف ذات الصلة هي كما يلي:

2018	2019	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:
دينار كويتي	دينار كويتي	
12,013	6,482	أتعاب إدارة مستحقة
81,644	-	أتعاب تشجيعية مستحقة
896	904	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة
2018	2019	المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:
دينار كويتي	دينار كويتي	
35,980	69,618	أتعاب إدارة
4,122	4,340	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
81,644	-	أتعاب تشجيعية

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ عدد الوحدات المكتتب بها من قبل مدير الصندوق 491,159 وحدة تمثل نسبة 7.509% (2018: 614,774 وحدة والتي كان يملكها مدير الصندوق السابق تمثل نسبة 9.165%) من رأس مال الصندوق.

15. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتثل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الاشتراكات والاستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الاستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجيين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في نقد لدى البنوك ومديون وأرصدة مدينة أخرى. إن نقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة.

إن الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل مقيد بالقيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمديون والأرصدة المدينة الأخرى.

مخاطر سعر حقوق الملكية

تتمثل مخاطر أسعار حقوق الملكية في انخفاض القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات حقوق الملكية وقيمة الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من استثمار الصندوق في أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنوع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية.

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

2018		2019		مؤشرات السوق
التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر حقوق الملكية %	التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر حقوق الملكية %	
دينار كويتي		دينار كويتي		
101,133 +	5% +	201,924 +	5% +	بورصة الكويت

مخاطر العملة الأجنبية

مخاطر العملة الأجنبية هي مخاطر تأثر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يتعرض الصندوق في الوقت الحالي لتلك المخاطر نظراً لأنه ليس لديه عملة أجنبية مقومة بموجودات ومطلوبات نقدية.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من فترة التقرير.

15. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

المستوى الأول		
2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,299,532	3,548,517	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

16. الجمعية العامة لحاملي الوحدات وتعيين مدير الصندوق جديد

اعتمدت الجمعية العامة لحاملي الوحدات في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 أكتوبر 2019 تعيين شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. مدير لصندوق الهدى الإسلامي بدلاً من شركة المال للاستثمار - ش.م.ك. (عامة). وقد تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على تعيين شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. بتاريخ 6 نوفمبر 2019، وعليه تم تعديل النظام الأساسي للصندوق.